مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تقييم مدى فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني /دراسة ميدانية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية/
اسم الكاتب: د. عصام العربيد، يوسف حافظ قرطالي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4363
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 11:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (4) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (4) 2012

تقييم مدى فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني
/دراسة ميدانية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية/

الدكتور عصام العربيد*
يوسف حافظ قرطالي**

(تاريخ الإيداع 17 / 6 / 2012. قُبِل للنشر في 4 / 9 / 2012)

□ ملخّص □

نظراً لبروز متغير التطورات التكنولوجية كمتغير جديد في العديد من الجوانب المعرفية ومنها المحاسبة، بالإضافة إلى تفاوت مستوى الإفصاح الإلكتروني وشكل عرض المعلومات الإلكترونية ودرجة حداثتها من منشأة لأخرى، الأمر الذي أثر بدرجات مختلفة في فهم المستفيدين وإدراكهم . تناول هذا البحث مقارنة بين الإفصاح المحاسبي العادي والإفصاح الإلكتروني، وتقييم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل أسلوب الإفصاح الإلكتروني وطرق تفعيله. وقد تمت دراسة الإفصاح الإلكتروني وتحليله في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وقد أوصى الباحث بضرورة توفير قدر مناسب من توثيق المعلومات المفصح عنها إلكترونياً، في ظل وجود اتجاه عالمي لتبني فلسفة اعتبار الإفصاح الإلكتروني وسيلة معاصرة، تسهل على المستفيد الوصول للمعلومات وتحليلها في ضوء الطلب المتزايد على المعلومات المنشورة إلكترونياً، ودعوة الشركات السورية إلى التحرر من الاعتقاد الخاطئ بأن المستفيدين من المعلومات المحاسبية يفضلون الإفصاح الورقي التقليدي على الإفصاح الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، سوق دمشق للأوراق المالية.

* أستاذ مساعد – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (4) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (4) 2012

Evaluating The Effectiveness of Electronic Accounting Disclosure /Field Study in Companies Listed on the Damascus Securities Exchange/

Dr. Essam Al Arbed [*]
Yusuf Kurtali [**]

(Received 17 / 6 / 2012. Accepted 4 / 9 / 2012)

□ ABSTRACT □

Due to the variable of new technological developments in many knowledge aspects, including accounting dimension, in addition to different level of electronic disclosure and electronic information display form with degree of novelty of the facility to another, which all affect in different degrees of understanding and awareness of the beneficiaries. The research deals with a comparison between accounting and electronic disclosure beside assessment of qualitative characteristics of accounting information in electronic disclosure under the style and methods of activation.

The Researcher recommends the significance of providing adequate documental information through electronic disclosure as this direction enlargement recently and to invite Syrian companies to concentrate on electronic disclosure rather than paper disclosure.

Key Words: Accounting disclosure electronic, Damascus Securities Exchange.

[*]**Associate Professor, Accounting Department, Economics Faculty, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Postgraduate Student, Accounting Department, Economics Faculty, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

يمثل استخدام شبكة الإنترنت لنشر التقارير والقوائم المالية ضرورة ملحة في الوقت الحاضر، وخاصة بالنسبة إلى الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية، نظراً لما تقدمه من توفير للوقت والجهد والمال، علاوة على ما قد تؤديه من التقليل من آثار الحواجز الاجتماعية والجغرافية والزمنية، إضافة إلى ما قد يساهم في تعزيز الكفاءة والفعالية في اتخاذ المستثمرين لقراراتهم. ونظراً لتعدد استخدامات وسائل تقنيات المعلومات في مختلف المجالات، إذ أن استخدامها في عمل نظم المعلومات المحاسبية يتركز بدرجة كبيرة في تبادل البيانات والمعلومات، سواء داخل الوحدات الاقتصادية نفسها أو مع بعضها البعض، ولذا فإن هناك حاجة كبيرة لاستخدام شبكة الإنترنت لأغراض نشر التقارير والقوائم المالية وتوزيعها ، وتوصيلها إلى مختلف الجهات التي تحتاجها، بما يساهم في نمو سوق التجارة الإلكترونية عالمياً نمواً متسارعاً. ويقصد بالنشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية*: قيام الوحدة الاقتصادية بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف تحقيق نشر سريع وفوري لمعلومات مالية وغير مالية عديدة على قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة.

وبذلك فإن النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية يمثل أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الوحدة الاقتصادية إلى الجهات ذات العلاقة.

ونتيجة التقدم المستمر في تقنية الويب تدرجت اللغة المستخدمة في قطاع الأعمال الإلكتروني من تبادل البيانات إلكترونياً (EDI) Electronic Data Interchange حتى وصلت إلى لغة التقارير المالية الإلكترونية الموسعة(EFRML) Extensible Financial Reporting Markup Language ، وتعتمد الوحدات الاقتصادية على اللغة العالمية للتقرير المالي(XBRL) Extensible Business Reporting Language لإعداد نظمها المالية ومن ثم نشر تقاريرها على الإنترنت.

ويتم الإفصاح المحاسبي للتقارير والقوائم المالية على شبكة الإنترنت من خلال مجموعة من الأساليب أهمها: استخدام الجداول الإلكترونية Excel ، برنامج العرض الحركي Power Point Program ، العرض عن طريق الفيديو ، حيث تقوم بعض الوحدات الاقتصادية في الآونة الأخيرة بإضافة بعض مقاطع الفيديو Video Clips لكي توضح بعض إنجازاتها ونجاحاتها في نشاطها الاقتصادي والمالي ، فهي ترى أن هذا العرض على مواقعها على شبكة المعلومات يوضح أكثر للمستخدم الإنجازات التي تحققت وبصورة مرئية .

الدراسات السابقة:

بحثت دراسات عديدة تقارير الشركات عبر الإنترنت. وظهرت أولى الدراسات خلال عامي 1996 و1997، وبعد سنة من بدء الاهتمام العالي للشركات بالإنترنت كوسيط إعلاني. ركّزت معظم الدراسات على وجود مواقع الإنترنت لأعلى الشركات المدرجة في سوق المال، وعلى قيام هذه الشركات بإرسال نوع من المعلومات المالية؟ ومن بين هذه الدراسات هناك دراسة (Petravick, 1996؛ Louwers, Pasewark and) ودراسة (Gray & Debreceny ,1997). وجاء بعد ذلك عدد من الدراسات الثانوية لتطور البحوث الاستكشافية المبكرة، سواء بمعاينة النطاقات الجغرافية الأخرى

* **هناك من يستخدم مصطلح التوزيع الإلكتروني للمعلومات Electronic Distribution Information ، للتوسع يمكن الرجوع إلى: www.insb.org/docs/internet/internetreporting.htm**

أو بتوسيع مجال الصفات التي تمت معاينتها لتطوير النقاط الأساسية التي تم تأسيسها بالدراسات الأولى. ومنها دراستا(Gowthorpe ,1999) و(Ettredge et al.,2001).

تابعت الدراسات الحديثة التي قامت بها الهيئات المتخصصة، مثل لجنة المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standards Committee (IASC, 1999)، ومجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB, 2000)، هذا الاتجاه الذي يغطي المظاهر الأخرى مثل الصيغ المستخدمة لإعداد التقارير السنوية عبر الإنترنت، وتوافر أسعار الأسهم في الزمن المناسب والبيانات الصحفية.

وأصبح التركيز مؤخراً على السمات المحددة لتقارير الشركات المنشورة عبر الإنترنت، ونماذجها، وتأثيرها على وحدات التقرير والمستخدمين. وذلك بهدف المساهمة في تكوين إطار مقترح لإعداد معيار محاسبي فيما يخص الإفصاح الإلكتروني عبر الإنترنت. ومن هذه الدراسات دراسة (Debrecenc yet al., 2002)، ودراسة Marston and Polei, 2004)، ودراسة (العتيبي، 2005)، ودراسة (Erlane et al .2009)، ودراسة (Talal Al-Hayale,2010).

مشكلة البحث:

تتمثل أهم مصادر الخطر في الإفصاح الإلكتروني في سهولة تغيير الملفات الإلكترونية دون ترك دليل أو أثر على ذلك، وفي تشغيل المعاملات بطريقة غير صحيحة، والسبب في ذلك يعود إلى أنه كما تستخدم الوسائل التكنولوجية في حماية المعلومات وأمنها وفي التشغيل الصحيح للمعاملات، فإنها يمكن أن تستخدم في انتهاك سرية المعلومات وفي التشغيل غير الصحيح للمعاملات. علاوة على خطر عشوائية الممارسة – المتمثلة في عدم الاتساق بين المنشآت في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، فالبعض يفصح عن صورة مطابقة للتقرير الورقي، والبعض يفصح عن قوائم مالية كاملة بدون الإيضاحات الملحقة بها، والبعض يفصح عن ملخص للقوائم المالية، والبعض يفصح عن معلومات محاسبية فقط – الذي يحدث نتيجة حرية الإدارة في انتقاء المعلومات التي تقوم بالإفصاح عنها.

الأمر الذي يطرح مجموعة من التساؤلات:

1- هل تنخفض إمكانية الاعتماد على المعلومات المفصح عنها إلكترونياً، وهي خاصية مهمة يجب توافرها في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، نتيجة لسهولة تغيير الملفات الإلكترونية، وتشغيل المعاملات بطريقة غير صحيحة؟

2- هل تنخفض أو تنتفي المقارنة بين فرص الاستثمار البديلة، وهي كذلك خاصية مهمة يلزم توافرها في المعلومات المفصح عنها، نتيجة لعشوائية الممارسة المحاسبية؟

أهمية البحث وأهدافه:

نظراً لبروز متغير التطورات التكنولوجية كمتغير جديد في العديد من الجوانب المعرفية ومنها المحاسبة، لذلك يأتي هذا البحث كمحاولة لتحقيق ملاءمة وانسجام بين النظام المحاسبي والمتطلبات المعاصرة لبيئة الأعمال. ويتفاوت مستوى الإفصاح الإلكتروني وشكل عرض المعلومات الإلكترونية (نصوص– صوت – صورة – فيديو) ودرجة حداثتها من منشأة لأخرى، وكذلك قد توجد إمكانية إنزال البيانات على حاسب المستفيد لبعض المنشآت بينما لا تتوافر هذه الإمكانية للبعض الآخر من المنشآت، ويمثل ذلك تحدياً كبيراً يواجه المحاسبين القائمين على إعداد التقرير المالي الإلكتروني ونشره ، ولاسيما إذا علمنا أن كل أشكال التفاوت هذه سوف تؤثر بدرجات مختلفة في فهم المستفيدين

وإدراكهم . إضافة إلى تأثيره على مدى توافر الخصائص النوعية المطلوب توافرها في المعلومات المفصح عنها (الملاءمة– إمكانية الاعتماد على المعلومات – القابلية للمقارنة أو درجة الاتساق)، الأمر الذي يستدعي إخضاع ظاهرة الإفصاح الإلكتروني للدراسة والتحليل.

يهدف البحث إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث، من خلال تعرّف تقييم مدى توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها إلكترونياً، وذلك من وجهة نظر المستفيدين، لمعرفة نقاط القوة والضعف، ومعالجة الآثار السلبية حتى يمكن تحسين فعالية ذلك الأسلوب في الإفصاح للوفاء بمتطلبات متخذ القرار.

فروض البحث:

- الفرض الصفري الأول H0: لا تتغير خاصية الملاءمة المفصح عنها إلكترونياً عن الخاصية نفسها للمعلومات المفصح عنها ورقياً.
- الفرض الصفري الثاني H0: لا تتغير خاصية إمكانية الاعتماد والقابلية للمقارنة للمعلومات التي يفصح عنها إلكترونياً عن الخاصية نفسها للمعلومات المفصح عنها ورقياً.
- الفرض الصفري الثالث H0: لا تتغير فعالية الإفصاح الإلكتروني بالتخلص من مخاطر تكنولوجيا المعلومات المعقدة، ونظم المعلومات المحاسبية الفورية عالية التداخل.

منهجية البحث:

يعتمد الباحث في الجانب النظري على مسح المراجع التي تناولت الإفصاح الإلكتروني عن التقارير والمعلومات المالية وغير المالية على الإنترنت، بهدف بناء الإطار الفكري للبحث. وترتكز الدراسة الميدانية على مجتمع البحث المكون من الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وسيستخدم الباحث المنهج التحليلي الإحصائي بهدف تحليل المعلومات والحقائق المتاحة بالفعل عن المتغيرات، بهدف تقييمها من خلال تنظيم استبيان لاستطلاع آراء أفراد العينة عن تقييم مدى فعالية الإفصاح الإلكتروني، وذلك باستخدام طريقة اختبار الفرضيات مستخدماً برنامج /SPSS/ في معالجة البيانات.

مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث في المستفيدين من المعلومات المحاسبية الذين يستخدمون الشبكة الدولية للمعلومات لدعم قراراتهم بشأن استثماراتهم في سوق دمشق للأوراق المالية. فيما تتكون عينة البحث من بعض السماسرة العاملين في سوق دمشق للأوراق المالية، ومستثمري القطاع الخاص في السوق، والعاملين في الهيئات المشرفة على سوق دمشق للأوراق المالية، ومدققي الحسابات خلال الربع الأول من العام 2012.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في اقتصاره على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني دون غيره.

المبحث الأول: مقارنة بين الإفصاح المحاسبي العادي والإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

يحظى الإفصاح المحاسبي بأهمية كبيرة سواء من جانب أسواق رأس المال في معظم دول العالم، أو من جانب العديد من الهيئات العلمية والمهنية المحاسبية، أو من جانب مستخدمي القوائم والتقارير المالية. كما ازدادت أهمية

الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة، بالتحول النوعي الذي حدث لوظيفة المحاسبة من التركيز على دورها الرئيس الذي كانت تؤديه بغرض حماية مصالح الملاك عبر مسك الدفاتر، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات(الحيالي، 2007). ويعد مبدأ الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دوراً مهماً في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية ومنفعتها التي تستخدم لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية، علاوة على القرارات المتعلقة بتشغيل الموارد المتاحة للمنشأة واستغلالها.

يرى (توفيق، 2002)، أن النموذج التقليدي للإفصاح المحاسبي يقوم بتوفير معلومات تقارير الأعمال على اعتبار أن المنشأة هي المصدر الأساسي للمعلومات، وذلك على أساس أنه يتوافر لديها قدر من المعلومات عن نشاطاتها أكبر مما قد يمكن أن يوفره أي مصدر خارجي، ومن ثم يمكن للمنشأة إنتاج معلومات عن نشاطاتها بتكلفة أقل وبدرجة أعلى من الثقة مقارنة بالتكلفة التي يمكن أن تتحملها المصادر الخارجية لإنتاج هذه المعلومات نفسها. ومع ثورة المعلومات والتطور السريع الراهن في تكنولوجيا شبكات الاتصال لا تتغير مقومات هذا النموذج التقليدي إلا فيما يتعلق بوسيط التواصل، حيث أصبح هذا الوسيط ينفذ بسرعة فائقة من خلال شبكات المعلومات المتصلة مباشرة وفورياً بملايين المستخدمين في أماكن مختلفة من العالم وبوسائل سمعية ومرئية، مع إمكانيات فائقة الجودة من حيث تحليل البيانات ورفع ملفاتها إلى حسابات المستخدمين.

وبالمقارنة مع الإفصاح التقليدي (الورقي) فإن التقارير المالية على الإنترنت Internet Financial Reporting (IFR) تسمح للشركات بنشر المعلومات لجمهور أكبر وفقاً لأسس زمنية أكثر ملاءمة، وإتاحة فرص لنشر أنواع بديلة للإفصاح غير مطلوبة من قبل هيئة أسواق المال أو جهات تنظيمية أخرى (Ettredge,etc.2002,). بالإضافة إلى ذلك، فإن التكنولوجيات التي تعتمد عليها تسمح للشركات بأن تستخدم أنماطاً بديلة لعرض المعلومات مثلHypertext والملف متعدد الأشكال (Multiple File Formats) مثل الملفات في شكل (PDF, TEXT)، ووسائل إعلام متعددة يمكن أن تحسَّن من طريقة الوصول إلى المعلومات وفهمها من قبل المستثمرين. وبذلك فإن الشركة تستطيع تحسين شفافية إفصاحها لطريقة عرض المعلومات ومحتواها للإفصاح على الإنترنت. ونتيجة للطبيعة الديناميكية لعالم الأعمال، فإن إعداد التقارير المالية التقليدية أصبح بشكل متزايد أقل سرعة واستجابة ومن ثم أقل منفعة لمتخذي القرارات(Koreto, 1997) . إن مواقع الويب يمكن أن تحقَّق الوصول إلى جمهور على نطاق أكبر، وتوفر معلومات أكثر تفصيلاً عما هو ممكن في ظل المواد التقليدية المطبوعة. ويرى (Burrus,1997) أن التغير المتسارع في بيئة الأعمال يلزم الشركات بضرورة تطوير استراتيجيات التقارير بما يساعد على خلق ميزة تنافسية.

ويتجلى الفرق الرئيس بين الإفصاح المحاسبي التقليدي والإفصاح المحاسبي الإلكتروني في عدم وجود حدود بشأن من يستخدم المعلومات في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، إذ يرى (Cucuza & Cherian, 2001) "أن أدوات الأعمال الإلكترونية تقوم بتأمين طرق جديدة لإيصال كميات كبيرة من المعلومات، في بيئة تتدفق فيها المعلومات باستمرار و بدون إعاقة". أما الفرق الثاني مع استخدام الإفصاح الإلكتروني فهو الإصدار الفوري لآراء أطراف ثالثة مثل المحللين الأمر الذي لا يوجد في الإفصاح التقليدي، إضافة إلى نشر معلومات الشركة على الإنترنت لطرف ثالث في ظل عدم وجود تقارير مالية على الموقع الأساسي الإلكتروني للشركة(Khan, 2006).

ولا يزال الإفصاح الإلكتروني مدار بحث في كثير من الدراسات السابقة– التي استعرض الباحث بعضها – حتى الوقت الراهن. حيث تعد معظم التقارير المالية المنشورة على الإنترنت اختيارية، وهي في جزء كبير منها غير

منظمة(Kelton & Yang, 2008). ونظراً لأن هناك العديد من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي تقرر نشر المعلومات اختيارياً على مواقعها على الإنترنت، فإن مدى الإفصاح الإلكتروني قد يختلف اختلافا جوهريا بين تلك الشركات. كما أن التنوع في شفافية الإفصاح المالي الفوري قد يؤثر في عملية قرار المستثمر، حيث يستخدم المستثمرون بشكل متكرر الإنترنت للحصول على المعلومات المالية المتعلقة بفرص الاستثمار الحالية والمحتملة. ويمكن للتقارير المالية المنشورة على الإنترنت أن تحسن من شفافية الإفصاح وأن يكون لها أثر على منفعة المعلومات المحاسبية لأن شبكة الإنترنت لديها البنية الأساسية لتحسين طريقة عرض الشركات للمعلومات المالية(Hodge & Kennedy& Maines, 2004). فاليوم لا هوية أو جنسية للاستثمار في الأوراق المالية، هذا الشعار الذي أصبح هدفاً لجميع الأسواق العالمية، فيستطيع المستثمر في أصغر قرية في آسيا أو إفريقيا أو أوربا الشراء والبيع بواسطة الإنترنت وبسرعة فائقة في معظم الأسواق العالمية.

المبحث الثاني: تقييم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل أسلوب الإفصاح الإلكتروني:

يمثل الإفصاح الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الوحدة الاقتصادية إلى الجهات ذات العلاقة. والإفصاح الإلكتروني هو العملية التي يتم من خلالها تقديم الوسائط المطبوعة بصيغة يمكن استقبالها وقراءتها عبر شبكة الإنترنت، هذه الصيغة تتميز بأنها صيغة مضغوطة Compacted ومدعومة بوسائط وأدوات كالأصوات والرسوم ونقاط التوصيل Hyperlinks التي تربط القارئ بمعلومات فرعية أو بمواقع على شبكة الإنترنت، كذلك يقصد به: نشر المعلومات التقليدية الورقية بواسطة تقنيات جديدة تستخدم الحواسيب وبرامج النشر الإلكتروني في طباعة المعلومات وتوزيعها ونشرها.

يتم الإفصاح المحاسبي عن التقارير والقوائم المالية على شبكة الإنترنت من خلال مجموعة من الأساليب أهمها: استخدام الجداول الإلكترونية Excel ، برنامج العرض الحركي Power Point Program ، العرض عن طريق الفيديو ، حيث تقوم بعض الوحدات الاقتصادية في الآونة الأخيرة بإضافة بعض مقاطع الفيديو Video Clips لكي توضح بعض إنجازاتها ونجاحاتها في نشاطها الاقتصادي والمالي ، فهي ترى أن هذا العرض على مواقعها على شبكة المعلومات يوضح للمستخدم الإنجازات التي تحققت وبصورة مرئية، وهو ما قد يساهم في تحقيق مزيد من ثقة المستخدمين في الوحدة الاقتصادية (إبراهيم، 2005). ويتمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يجب نشرها من خلال المواقع على الإنترنت في (Fitzsimons & Shoaf, 2000) :

1. بيانات ومعلومات مالية، مثل التقارير المالية السنوية وربع السنوية، والنسب المالية، ووضع المخزون، وتقرير مدقق الحسابات، وبيانات مقارنة مع المنافسين.
2. بيانات ومعلومات وصفية وغير مالية، مثل وصف المنتجات والخدمات التي تقدمها المنشأة وعدد العاملين بها وتشكيل مجلس الإدارة ووسائل الاتصال بها.
3. أدوات على الموقع تتيح للمستخدم إجراء عمليات معينة مع الوحدة الاقتصادية صاحبة الموقع كخدمات التجارة الإلكترونية.

وبناءً على ما سبق قد يؤدي استخدام شبكة الإنترنت في نظم المعلومات المحاسبية إلى ازدياد منفعة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق مجموعة من الفوائد في مجال الإفصاح المحاسبي وبصورة خاصة من خلال إمكانية توفير

مجموعة من الخصائص النوعية التي يتطلب توافرها في المعلومات المحاسبية أهمها الموثوقية (الطريحي، 2003) والملاءمة والقابلية للمقارنة والاتساق.

وطبقاً للبيان ذي الرقم (2) الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) بشأن المفاهيم المتعلقة بالخصائص النوعية، تعد الملاءمة أهمها وتتصف المعلومات بخاصية الملاءمة إذا أثرت في القرارات لمستخدمي القوائم المالية عن طريق مساعدتهم في تقييم العمليات والأحداث عن الفترة الحالية والفترات المستقبلية، وبذلك يكون لها قيمة تنبؤية أو تصحيح تقييم عمليات سابقة فيكون لها قيمة استرجاعية ملائمة (تغذية راجعة). وهناك تداخل بين دور المعلومات في كل من عمليتي التنبؤ والتأكد، وكثيراً ما تستخدم المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء في قائمة الدخل عن الفترة الماضية، كأداة للتنبؤ بالمركز المالي والأداء في الفترة أو الفترات التالية، وتساعد هذه المعلومات مستخدمي القوائم المالية بطريقة مباشرة في التنبؤ بأرباح الأسهم وإجمالي الأجور وحركة أسعار الأسهم ومقدرة المنشأة على سداد ما عليها من التزامات في تاريخ الاستحقاق، ولكي تكون لهذه المعلومات قدرة تنبؤية، لا يشترط أن تكون بالضرورة في صورة تنبؤات صريحة، فإمكانية إجراء تنبؤات من القوائم المالية تتحقق من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث التي وقعت في الماضي. الأمر الذي دعمه الإفصاح الإلكتروني، لجهة التوقيت المناسب والقيمة التنبؤية والتغذية الراجعة.

ويرى الباحث أن الإفصاح الإلكتروني طور خاصية الملاءمة بدليل أنه يفصح حالياً عن المعلومات المالية باستخدام مبادئ محاسبية مختلفة وعملات نقدية مختلفة لأكثر من دولة بما يحقق عالمية المستفيدين من مستثمرين ودائنين. فيما لم يدعم خاصية الموثوقية من خلال توفير ثلاثة مقومات هي القابلية للتحقق، والحيادية، والعرض الصادق بل أثر فيها سلباً لعدة أسباب (عامر،2005) أوجدتها مخاطر تكنولوجيا المعلومات المعقدة، ونظم المعلومات المحاسبية الفورية عالية التداخل وهي:

1-سهولة فقد المعلومات المفصح عنها إلكترونياً أو تحريفها أو تعديلها أو مضاعفتها.

2-حدوث آثار سيئة نتيجة استخدام نظام صفحات الموقع Web Site.

3-ارتفاع احتمال فقد المستندات الإلكترونية بسبب اعتماد المنشأة على طرف ثالث ملتزم بضمان توصيل المعاملات وتشغيلها والإفصاح عنها بطريقة سليمة.

4-اختفاء المعلومات الأصلية نتيجة تحديث الملفات الإلكترونية ويتمثل الخطر في أنه يتم دون ترك دليل أو أثر مما يكون من السهل حدوث غش أو تلاعب يصعب اكتشافه.

5-صعوبة تعرّف حدود التقرير المالي الإلكتروني عند استخدام أدوات الربط السريعة Hyperlinks مما يجعل المستخدم يجهل فيما إذا كان داخل التقرير أم خارجه.

وإن سبب التأثير السلبي هو ضعف عنصر الحيادية بسبب غياب المعايير الناظمة لقواعد الإفصاح الإلكتروني الأمر الذي يسمح للإدارة بانتقاء المعلومات التي ترغب في الإفصاح عنها، والتي قد تكون متميزة لصالح فئة محددة من المستفيدين.

وفيما يتعلق بأثر الإفصاح الإلكتروني على خاصية القابلية للمقارنة الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية، فإنها تتحقق شريطة إمكانية المقارنة سواء في حالة الحركة من حيث إمكانية المقارنة على المستوى الزمني للمنشأة الواحدة أو في حالة السكون من حيث إمكانية المقارنة على المستوى الآني بين المنشآت المختلفة. ويمكن القول إن الإفصاح الإلكتروني يؤثر سلباً في هذه الخاصية، لأن ترك الحرية للإدارة لانتقاء المعلومات التي ترغب في الإفصاح

عنها، أي أن كل إدارة في أية منشأة يمكنها تغيير نوعية المعلومات التي تريد الإفصاح عنها من فترة لأخرى، إضافة إلى عدم الاحتفاظ بالمعلومات السابقة نتيجة تحديث الملفات الإلكترونية الأمر الذي يؤثر سلباً في إمكانية المقارنة في حالة الحركة. كما يؤدي ترك الحرية لإدارة المنشأة إلى اختلاف إدارات المنشآت في نوعية المعلومات التي تقوم بالإفصاح عنها وهذا قد يكون من شأنه التأثير السلبي على إمكانية المقارنة في حالة السكون.

وعلى الرغم مما سبق يرى الباحث أن خدمات الويب توفر إمكانيات تكنولوجية هائلة في شكل أدوات ربط سريعة Hyperlinks بين أجزاء الموقع الواحد وبين المواقع ذات العلاقة مما يسمح بإجراء تحليلات ومقارنات متقدمة شريطة تحقق إمكانية المقارنة في حالتي الحركة والسكون.

المبحث الثالث: طرق تفعيل أسلوب الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

يشير مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى نشر كل ما هو متعلق بالعرض والإفصاح العام للقوائم المالية وإيضاحاتها المرفقة والمعلومات المرتبطة بها على شبكة معلومات إلكترونية متاحة للمستخدمين (توفيق، 2002). فيما يقصد بالنشر الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال قيام المنشأة بإنشاء موقع أو أكثر لها على الشبكة الدولية للمعلومات كوسيط نقل سريع بهدف نشر فوري لمعلومات مالية وغير مالية على قطاع واسع من المستخدمين المتصلين بالشبكة وتتضمن هذه التقارير :(http://Accounting.Rutgers.Edu/Raw/Fasb/Brrpl.Htm> 1/3/2011 <)

-معلومات مالية تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة توزيع الأرباح والخسائر وقائمة التغير في حقوق الملكية وغيرها من القوائم المالية السنوية والفترية وإيضاحاتها المرفقة مع تقرير مدقق الحسابات والنسب المالية وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم ومعلومات مالية عن صناديق الاستثمار.

-بيانات ومعلومات وصفية غير مالية مثل تشكيل مجلس الإدارة وتوصيف المنتجات والخدمات المقدمة ومنها الخدمات الإلكترونية والفروع والمراسلين وإحصاءات عامة وتقييم المؤسسات المالية العالمية لنشاط المنشأة وأخبار المنشأة الصادرة في وسائل الإعلام.

-أدوات ربط سريعة مع مواقع أخرى على شبكة الإنترنت توفر للمتصل سرعة عالية للحصول على بيانات ومعلومات أخرى مكملة قد يحتاج إليها من هذه المواقع.

-أدوات على الموقع تتيح للمستخدم إجراء عمليات معينة مع المنشأة صاحبة الموقع كخدمات التجارة الإلكترونية وخدمات البنك الفوري وغيرها وتنتهي بتقديم بيانات ومعلومات بهذا الشأن للمستخدم.

وقد وفرت عدة هيئات قواعد لإعداد التقرير المحاسبي الإلكتروني، في ظل عدم وجود معيار محاسبي بهذا الخصوص، ومنها بورصة تورنتو للأوراق المالية واللجنة المنظمة لعمليات البورصة في فرنسا، وذلك بهدف زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني عبر الإنترنت وتمثلت هذه القواعد في الآتي(مبارك؛ رجب، 2002):

- مسؤولية المنشأة: لمستخدمي المعلومات المنشورة على الموقع الحق في افتراض أن المنشأة تتحمل المسؤولية القانونية الخاصة بدقة واكتمال البيانات. كما يجب أن تحدد المنشأة المعلومات التي أعدها آخرون ونشرتها على موقعها وأن تحدد مصدر تلك المعلومات.

-اكتمال البيانات: إذا نشرت مقتطفات من القوائم المالية أو مجموعة من البيانات المختارة، فيجب أن يحدد بوضوح أين يمكن الحصول على مجموعة كاملة من تلك القوائم أو البيانات. أما إذا سمحت المنشأة بإنزال مجموعة كاملة من القوائم باعتبارها ملفات إلكترونية منفصلة فلا داعي لتقسيم القوائم المالية طالما أن مكوناتها الكاملة مدرجة

على الموقع. ويجب أن يتوافر على موقع المنشأة أية معلومات مالية أصدرتها الشركة غير متاحة بشكل واسع، كما يجب تحديد أي من صفحات التقرير خاضعة لرأي مدقق الحسابات، وذكر جميع ملاحظات مدقق الحسابات.

-لغة التقرير: يجب أن تقدم معلومات التقرير المالي بلغات أخرى إضافة إلى اللغة الرئيسة للمنشأة على موقعها الإلكتروني لزيادة الزيارات الممكنة للموقع، وأية اختلافات نتيجة الترجمة يجب أن تذكر لضمان المساواة بين مستخدمي المعلومات. وإذا وفرت المنشأة القوائم المالية بأكثر من لغة وكانت القوائم المالية المعروضة باللغة الرئيسة التي تمت مراجعتها فيجب توضيح ذلك في النسخ المترجمة.

- التوقيت المناسب: يجب أن تؤرخ بوضوح كل الصفحات من أي مستند بالتاريخ الأصلي وتاريخ آخر تعديل. كما يجب أن تتاح كل بيانات التسعير الحساسة على موقع المنشأة بمجرد إمكانية عرضها، علاوة على ذكر نوعية المعلومات المتاحة عن سعر السهم إذا كانت غير مكتملة.

-الأخطاء: يجب نشر تحذير لأي خطأ سواء على الموقع أو أية روابط Link بالموقع وإظهار التصحيح بشكل واضح.

-وسائل الاتصال الأخرى: يجب أن يشير الموقع إلى كيفية حصول المستخدمين على أية معلومات إضافية عبر قنوات الاتصال المختلفة مثل البريد الإلكتروني والهاتف والفاكس والعناوين البريدية، وأن تخضع هذه المعلومات للقانون ولحقوق المستخدم.

وتحقق المنشأة المستخدمة للإفصاح الإلكتروني المزايا الآتية:
(www.lasb.org./internet/internetreporting.htm>25/3/2011)

-خفض التكاليف والزمن اللازمين لتوزيع المعلومات.

-القدرة على التعامل مع قطاع واسع من المستخدمين لم يسبق للمنشاة التعرف إليهم.

-زيادة حجم المعلومات المعروضة إلكترونياً ونوعيتها وسرعتها.

-تحسين القدرة على الوصول للمستثمرين المرتقبين للمنشآت الصغيرة.

-الانتقال إلى نظام التقارير المالية الفورية في إعداد القوائم المالية للمنشأة بدلاً من القوائم الشهرية أو ربع السنوية أو السنوية باستخدام الشبكة الدولية للمعلومات.

-السماح باستخدام أدوات التحليل للمعلومات المالية للمستخدمين.

-إمكانية التحديث السريع للعرض والإفصاح على الشبكة، ووصوله إلى المستخدمين بسرعة، وتلقيهم له في أي وقت من أي مكان يمكن الاتصال منه بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

-عرض التقرير المالي وإيضاحاته المتممة وتقرير مدقق الحسابات مباشرة على صفحات الويب مع إمكان حصول المستخدمين على تلك التقارير بشكل ملفات PDF.

ويرى الباحث أن أهمية تفعيل الإفصاح الإلكتروني تكمن في خدمة أهداف المحاسبة وخصوصاً في إيصال المعلومات المالية للمستخدمين، في ظل العولمة والتطور المذهل في نظم الاتصالات، بعد التغلب على مجموعة المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات المعقدة ونظم المعلومات الفورية عالية التداخل. وضرورة شمول التقرير المالي على شبكة الإنترنت جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذا التقرير صورة واضحة وصحيحة عن الشركة، وأن يتم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بهدف تجانس المعلومات وإمكانية المقارنة.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية:

تصميم استمارة الاستبيان:

لاستطلاع آراء عينة البحث، تم تصميم استمارة استبيان مكونة من جزأين، يتضمن الجزء الأول أسئلة عامة عن المستوى التعليمي والتخصص وبعض الأسئلة التي تعطي صورة عن مدى ثقافة المجيب عن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وحجم المعلومات التي يمتلكها ، إذ إنه من المتوقع أنه كلما كان المستوى التعليمي ودرجة ثقافة وحجم المعلومات التي يمتلكها المشاركون في العينة عالية، كلما كانت الإجابات أكثر شمولية زاد الاعتماد عليها في التوصل إلى استنتاجات واقعية أو أكثر تعبيراً عن الواقع. أما الجزء الثاني فيتكون من 15 بنداً طلب من المشاركين في البحث إعطاء آرائهم عن ما إذا كانت سبباً في تقييم مدى فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، ويمكن للمشارك اختيار أحد الآراء الآتية: موافق بشدة، موافق، متردد، غير موافق، غير موافق بشدة.

النتائج والمناقشة:

نتائج تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات:

قام الباحث بتوزيع 50 استبيانا ، حصل منها على 47 استبيانا، أي بلغت نسبة الاستجابة للاستبيان 94% تقريباً وهي نسبة عالية ومقبولة في إطار العمل الإحصائي. وقد اعتمد الباحث على برنامج SPSS باستخدام الإحصاءات الوصفية (التكرارات)، والجداول المتقاطعة بغية تحليل نتائج الاستبانة، وإجراء اختبار كاي تربيع Chi-square بغية اختبار فرضيات البحث.

اختبار كاي تربيع Chi-square لاختبار الفرضيات:

كاي تربيع: هو مجموع مربعات الفرق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة، حيث يقيس المدى الذي تقترب أو تبتعد فيه التكرارات المشاهدة من التكرارات المتوقعة.

$$x^2 = \Sigma [(f_0 - f_e)^2 \div f_e]$$

فعندما يكون هذا المدى كبيراً تُرفض فرضية العدم، وعندما يكون هناك تطابق بين التكرارات المشاهدة والمتوقعة تُقبل فرضية العدم. أي يتم حساب التكرارات المتوقعة فإذا كانت كاي سكوير أكبر من القيم الحرجة لها عند مستوى معنوية بين 0.01 و0.05 يُستنتج أن التكرارات المشاهدة تختلف معنوياً عن التكرارات المتوقعة وتُرفض فرضية العدم.

والجدول رقم /1/ يعرض نتائج اختبار الفرضيات باستخدام اختبار كاي – تربيع Chi-square، وذلك بما يخص الأسئلة ذات العلاقة بالفرضيات:

الجدول رقم (1) جدول اختبار الفرضيات باستخدام اختبار كاي – تربيع

رقم السؤال	المتغير	القيم	القيمة الملاحظة	القيمة المتوقعة	البواقي Residual	كاي–تربيع Chi-square	درجة الحرية	القيمة الجدولية Asym p.sig
2-1	الجنس	ذكر	24	23.5	5	021	1	884
		أنثى	23	23.5	5-			
3-1	سنوات الخبرة	أقل من خمس سنوات	32	23.5	8.5	6.149	1	.013
		أقل من عشر سنوات	15	23.5	8.5-			
4-1	المؤهل العلمي	إجازة جامعية	10	15.7	5.7-	12.298	2	.002
		دبلوم دراسات عليا	10	15.7	5.7-			
		ماجستير	27	15.7	11.3			
5-1	الاختصاص العلمي	اقتصاد	43	23.5	19.5	32.362	1	.000
		حقوق	4	23.5	19.5-			
1-2	الملاءمة في المعلومات المفصح عنها إلكترونياً	غير موافق بشدة	2	9.4	7.4-	45.021	4	.000
		غير موافق	4	9.4	5.4-			
		متردد	10	9.4	0.6			
		موافق	27	9.4	17.6			
		موافق بشدة	4	9.4	5.4-			
2-2	إمكانية الاعتماد على المعلومات المفصح عنها إلكترونياً	غير موافق بشدة	4	9.4	5.4-	56.936	4	.000
		غير موافق	22	9.4	12.6			
		متردد	2	9.4	7.4-			
		موافق	17	9.4	7.6			
		موافق بشدة	2	9.4	7.4-			
3-2	القابلية للمقارنة المفصح عنها إلكترونياً	غير موافق بشدة	6	9.4	3.4-	29.340	3	.000
		غير موافق	30	9.4	20.6			
		متردد	4	9.4	5.4-			
		موافق	4	9.4	5.4-			
		موافق بشدة	3	9.4	6.4-			
4-2	التوقيت المناسب للمعلومات المفصح عنها إلكترونياً	غير موافق	3	11.8	8.8-	37.787	4	.000
		متردد	2	11.8	9.8-			
		موافق	20	11.8	8.3			

رقم السؤال	المتغير	القيم	القيمة الملاحظة	القيمة المتوقعة	البواقي Residual	كاي–تربيع Chi-square	درجة الحرية	القيمة الجدولية Asym p.sig
		موافق بشدة	22	11.8	10.3			
5-2	القابلية للتحقق في المعلومات المفصح عنها إلكترونياً	غير موافق بشدة	2	9.4	7.4-	8.234	3	.041
		غير موافق	25	9.4	15.7			
		متردد	8	9.4	1.4-			
		موافق	10	9.4	6			
		موافق بشدة	2	9.4	7.4-			
6-2	القيمة التنبؤية للمعلومات المفصح عنها إلكترونياً	غير موافق	15	11.8	3.3	8.234	3	041.
		متردد	6	11.8	5.8-			
		موافق	18	11.8	6.3			
		موافق بشدة	8	11.8	3.8-			
7-2	حيادية المعلومات المفصح عنها إلكترونياً	غير موافق بشدة	17	11.8	5.3	17.426	3	.001
		غير موافق	20	11.8	8.3			
		متردد	8	11.8	3.8-			
		موافق	2	11.8	9.8-			
8-2	التغذية العكسية للمعلومات المفصح عنها إلكترونياً	غير موافق	6	11.8	5.8-	20.149	3	.000
		متردد	8	11.8	3.8-			
		موافق	25	11.8	13.3			
		موافق بشدة	8	11.8	3.8-			
9-2	إمكانية التعبير الصادق في المعلومات المفصح عنها إلكترونياً	غير موافق بشدة	15	9.4	5.6	32.255	4	.000
		غير موافق	22	9.4	12.6			
		متردد	4	9.4	5.4-			
		موافق	4	9.4	5.4-			
		موافق بشدة	2	9.4	7.4-			

رقم السؤال	المتغير	القيم	القيمة الملاحظة	القيمة المتوقعة	البواقي Residual	كاي-تربيع Chi-square	درجة الحرية	القيمة الجدولية Asymp.sig
10-2	توحيد التطبيق في حالة الحركة بالنسبة للمنشأة الواحدة إذا تم الإفصاح إلكترونياً	غير موافق بشدة	2	11.8	9.8-	14.021	3	.003
		غير موافق	12	11.8	0.3			
		متردد	20	11.8	8.3			
		موافق	13	11.8	1.3			
11-2	توحيد التطبيق في حالة السكون بالنسبة للمنشآت إذا تم الإفصاح إلكترونياً	غير موافق	21	15.7	5.3	18.170	2	.000
		متردد	24	15.7	8.3			
		موافق	2	15.7	13.7-			
12-2	الاعتماد على المعلومات المفصح عنها إلكترونياً في حال سهولة تغيير الملفات الإلكترونية	غير موافق بشدة	2	11.8	9.8-	27.298	3	.000
		غير موافق	4	11.8	7.8-			
		موافق	8	11.8	6.3			
		موافق بشدة	23	11.8	11.3			
13-2	تفاوت مستوى الإفصاح الإلكتروني وشكل عرض المعلومات ودرجة حداثتها بدرجات مختلفة على فهم المستفيدين وإدراكهم	غير موافق	2	11.8	9.8-	32.745	3	.000
		متردد	2	11.8	9.8-			
		موافق	20	11.8	8.3			
		موافق بشدة	23	11.8	11.3			
14-2	تفاوت مستوى الإفصاح الإلكتروني ونظم المعلومات المحاسبية الفورية	غير موافق	2	11.8	9.8-	12.319	3	.006

رقم السؤال	المتغير	القيم	القيمة الملاحظة	القيمة المتوقعة	البواقي Residual	كاي-تربيع Chi-square	درجة الحرية	القيمة الجدولية Asym p.sig
	عالية التداخل بدرجات مختلفة على متطلبات متخذي القرار	متردد	12	11.8	0.3			
		موافق	18	11.8	6.3			
		موافق بشدة	15	11.8	3.3			
15-2	مخاطر تكنولوجيا المعلومات المعقدة ونظم المعلومات المحاسبية الفورية عالية التداخل	غير موافق	4	11.8	7.8-	11.298	3	.010
		متردد	10	11.8	1.8-			
		موافق	20	11.8	8.3			
		موافق بشدة	13	11.8	1.3			

-الفرضية الأولى: ترتبط بالأسئلة 1-2-3-4-5 من القسم الثاني في الاستبيان، وقد كانت جميع قيم كاي تربيع المحسوبة أكبر من القيم الجدولية لها، لذلك نرفض فرضية العدم ونستنتج أن خاصية الملاءمة التي يفصح عنها إلكترونياً تتغير عن الخاصية نفسها للمعلومات المفصح عنها ورقياً في سوق دمشق للأوراق المالية.

- الفرضية الثانية: ترتبط بالأسئلة 6-7-8-9-10 من القسم الثاني في الاستبيان، وقد كانت قيم كاي تربيع المحسوبة لها أكبر من القيم الجدولية، لذلك نرفض فرضية العدم ونستنتج أن خاصية إمكانية الاعتماد والقابلية للمقارنة للمعلومات التي يفصح عنها إلكترونياً تتغيرعن الخاصية نفسها للمعلومات المفصح عنها ورقياً في سوق دمشق للأوراق المالية.

- الفرضية الثالثة: ترتبط بالأسئلة11-12-13-14-15 من القسم الثاني في الاستبيان، وقد كانت قيم كاي تربيع المحسوبة لها أكبر من القيم الجدولية، لذلك نرفض فرضية العدم ونستنتج أن فعالية الإفصاح الإلكتروني تتغير بالتخلص من مخاطر تكنولوجيا المعلومات المعقدة ونظم المعلومات المحاسبية الفورية عالية التداخل في سوق دمشق للأوراق المالية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-رفض مقولة أن استخدام أسلوب الإفصاح الإلكتروني بدلاً من أسلوب الإفصاح الورقي التقليدي في نشر المعلومات المحاسبية لا يغير من خاصية الملاءمة للمعلومات المفصح عنها، والاعتراف بأن أسلوب الإفصاح الإلكتروني في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يدعم تلك الخاصية، بما يحسن المقومات الثلاثة لها وهي التوقيت المناسب، والقيمة التنبؤية وتقييم التغذية العكسية.

2-رفض مقولة أن استخدام أسلوب الإفصاح الإلكتروني بدلاً من أسلوب الإفصاح الورقي التقليدي في نشر المعلومات المحاسبية لا يغير من خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المفصح عنها، والاعتراف بأن أسلوب الإفصاح الإلكتروني في وضعه الحالي لا يدعم تلك الخاصية في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والأكثر احتمالاً- حسب نتائج الاستبيان- أنه يؤثر فيها سلباً بتدهور المقومات الثلاثة لها وهي القابلية للتحقق وحيادية المعلومات والتعبير الصادق.

3-رفض مقولة أن استخدام أسلوب الإفصاح الإلكتروني بدلاً من أسلوب الإفصاح الورقي التقليدي في نشر المعلومات المحاسبية لا يغير من خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المفصح عنها، والاعتراف بأن أسلوب الإفصاح الإلكتروني في وضعه الحالي لا يدعم تلك الخاصية في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والأكثر احتمالاً أنه يؤثر فيها سلباً بتدهور مقومي المقارنة في حالة الحركة وحالة السكون.

4-رفض مقولة أن التخلص من مخاطر تكنولوجيا المعلومات المعقدة، ونظم المعلومات المحاسبية عالية التداخل لا يغير من فعالية استخدام أسلوب الإفصاح الإلكتروني في نشر المعلومات المحاسبية والاعتراف بما هو عكس ذلك في سوق دمشق للأوراق المالية.

التوصيات:

يوصي الباحث فيما توصل إليه من نتائج بالآتي:

1-ضرورة توفير قدر مناسب من توثيق المعلومات المفصح عنها إلكترونياً في سوق دمشق للأوراق المالية، في ظل وجود اتجاه عالمي لتبني فلسفة اعتبار الإفصاح الإلكتروني وسيلة معاصرة تسهل على المستفيد الوصول إلى المعلومات وتحليلها في ضوء الطلب المتزايد على المعلومات المنشورة إلكترونياً، من خلال التوسع باستخدام البرامج والأساليب التكنولوجية التي تمكن من إمكانية التحقق من المعلومات المفصح عنها وتوفير التأمين الكافي للمواقع.

2-دعوة الشركات السورية إلى التحرر من الاعتقاد الخاطئ بأن المستفيدين من المعلومات المحاسبية يفضلون الإفصاح الورقي التقليدي على الإفصاح الإلكتروني بسبب مخاطر تكنولوجيا المعلومات المعقدة ونظم المعلومات المحاسبية الفورية عالية التداخل، لأن التطور التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات يسير بمعدلات تفوق استيعاب الشركات لها، وأن المستقبل القريب سيحمل طلباً متزايداً على استخدام أسلوب الإفصاح الإلكتروني في نشر المعلومات المحاسبية.

3-العمل على تنمية قدرات خريجي كليات الاقتصاد على استخدام تكنولوجيا المعلومات المعقدة، ونظم المعلومات المحاسبية عالية التداخل ونظم إدارة قواعد البيانات المحاسبية والتقارير المالية الإلكترونية، من خلال مجموعة من برامج التعليم والتدريب.

4-دعوة المجالس المهنية وبالتعاون مع الأكاديميين في المحاسبة والمراجعة وخبراء تكنولوجيا المعلومات وفي ضوء دراسات وإصدارات العديد من مجامع ومعاهد المحاسبين القانونيين في جميع أنحاء العالم بصياغة وإصدار معيار ينظم ويقنن الممارسة العملية لاستخدام أسلوب الإفصاح الإلكتروني في نشر المعلومات المحاسبية.

المراجع:

1. إبراهيم، طه عبد الوهاب. ، تطوير دور وأداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية المنشورة على شبكة المعلومات العالمية، المؤتمر العلمي الرابع، كلية العلوم الإدارية والمالية . جامعة فيلادليفيا، عمان، الأردن، 15-2005/3/16.
2. توفيق، محمد شريف. مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، العدد الأول نيسان،2001، ص197.
3. توفيق، محمد شريف. التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال ومدى الحاجة لتنظيم جانبه المالي: دراسة اختبارية للمتغيرات المفسرة في القطاع المصرفي ، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، نيسان، 2002، ص107-162.
4. الحيالي، وليد ناجي. النظرية المحاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 7.
5. دهمش، نعيم؛ أبو زر، عفاف إسحق. إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية . جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 نيسان 2004 .
6. الطائي، محمد عبد حسين. نظام المعلومات الإدارية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،2000 .
7. الطريحي، هبة مضر شاكر؛ العامري. سعود جايد. قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي، العراق كدراسة حالة، آفاق اقتصادية، المجلد 24، العدد 93، 2003، ص113.
8. عامر، نعمان صلاح الدين. أدلة الإثبات في مراجعة نشاطات التجارة الإلكترونية، بحث غير منشور، كلية التجارة جامعة الزقازيق، 2005، ص 1-2.
9. العتيبي، عبد الله ثعيل. نحو إطار مقترح لإعداد معيار محاسبي سعودي لتنظيم نشر التقارير المالية الفورية عبر الإنترنت، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 380، حزيران، 2005.
10. Burrus, D. "Designing your future" Journal of Lending& Credit Risk Management, vol 80 (September), 1997, pp. 37-39.
11. Cucuza, T.G. & Cherian, J., 'The Internet and e-business: trends and implications for the finance function ', Journal of Cost Management, vol. 15, no. 3, 2001, pp.5-14.
12. Debreceny, R., Gray, G. and Rahman, A. (2002) "The Determinants of Internet Financial
13. Erlane K Ghani. Fawzi Laswad. Stuart Tooley, " Digital Reporting Formats: Users' Perceptions, Preferences and Performances" The International Journal of Digital Accounting Research, Vol. 9, 2009, pp 45-98.
14. Ettredge, M., Richardson, V. J. and Scholz, S., . "Dissemination of information for investors at corporate Web sites". Journal of Accounting and Public Policy, vol 21, 2002, PP. 357-369.
15. ETTREDGE, M.; RICHARDSON, V.J.; SCHOLZ, S.:. "The Presentation of financial Information at Corporate Web Sites", International Journal of Accounting Information Systems, 2: 2001a, 149-168.
16. Fitzsimons, A., & Shoaf V., FASB Studies the Electronic Reporting of Business Information , Commercial Lending Review. 2000.

17. GOWTHORPE, C.: "Corporate Reporting on the Internet: Developing Opportunities for Research", The Journal of Applied Accounting Research, 5(3): 1999. pp 2-28.
18. GRAY, G.L.; DEBRECENY, R.: "Corporate Reporting on the Internet: Opportunities and Challenges", Seventh Asian-Pacific Conference on International Accounting Issues, Bangkok,1997.
19. Hodge F. D., Kennedy, J. J. and Maines, L. A., " Does search- facilitating technology improve the transparency of financial reporting? ", The Accounting Review, vol 79,No 3, 2004, pp. 687-703.
20. Kelton, A. S. and Yang, Y.- W. , "The impact of corporate governance on Internet financial reporting ", Journal of Accounting and Public Policy, vol 27, 2008, pp. 62-87.
21. Koreto, R. , " When the bottom line is online" Journal of Accountancy, vol 183 (March), 1997, pp. 63-65.
22. LOUWERS, T.J.; PASEWARK, W.R.; TYPPO, E. W.: "The Internet: Changing the Way Corporations Tell Their Story", The CPA Journal: 1996, pp 24-52
23. Marston, C. and Polei, A. "Corporate Reporting on The Internet by German Companies", International Journal of Accounting Information Systems, vol 5: 2004, pp 285-311.
24. Reporting", Journal of Accounting and Public Policy, vol 21:pp 371-394.
25. Talal Al-Hayale , Financial reporting on the internet in the Middle East: the case of Jordanian industrial companies "International Journal of Accounting and Finance ,Vol 2, Number 2, 2010, pp171 - 191
26. Tehmina Khan, 2006, FINANCIAL REPORTING DISCLOSURE ON THE INTERNET: AN INTERNATIONAL PERSPECTIVE, BCom, Melbourne University ,MBus (Accounting) Victoria University, Australia
27. (< www.lasb.org./internet/internet reporting.htm>25/3/2011)
28. :(< http://Accounting.Rutgers.Edu/Raw/Fasb/Brrpl.Htm> 1/3/2011)